

**التقرير الشهري حول
الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات
في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية
كانون الأول 2008**

يأتي إصدار هذا التقرير الثاني عشر للعام 2008 لتوثيق انتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني في ظل العدوان الإسرائيلي على أهلنا في قطاع غزة، فبتاريخ 2008/12/27 بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومها المباغت على قطاع غزة مستهدفة المواطنين وممتلكاتهم، ومدمرة البنى التحتية والممتلكات العامة، ولا زال هذا العدوان مستمراً حتى لحظة صدور هذا التقرير، فقد خلف العدوان المستمر أكثر من (500) شهيداً، 30% منهم من الأطفال والنساء، وأكثر من (3000) جريحاً جراح العديد منهم حرجة، وأعداد الضحايا في تزايد مع استمرار العدوان.

وقد خرجت الحكومة الإسرائيلية كما العادة عن الأعراف والقوانين الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب، فقد استهدفت بالقصف المساجد والمشافي والسجون وغيرها من المنشآت المدنية، إلى جانب منازل المواطنين، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع لعدد الضحايا في صفوف المدنيين.

لقد أفرطت القوات الإسرائيلية أثناء هجومها على قطاع غزة في استخدام القوة ضد المدنيين، فقد استخدمت الطائرات القتالية والزوارق الحربية والمدفعية الثقيلة في استهدافها للمقار الأمنية والمدنية التابعة للسلطة الوطنية، والتي كانت في أغلب الأحيان في مواقع سكنية، مرتكبة بذلك العديد من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر كانون الأول من العام 2008 التي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر كانون الأول إلى النتائج التالية:

- 1- استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاص في قطاع غزة والضفة الغربية.
- 2- إصدار حكم بالإعدام على مواطنين متهمين جنائياً في قطاع غزة والضفة الغربية، من قبل القضاء العسكري.
- 3- استمرار تعذيب الموقوفين لدى وزارة الداخلية في الحكومة المقالة والأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وفقاً لإدعاءات وشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة.
- 4- استمرار حالات الوفاة في الأنفاق الواصلة ما بين الأراضي المصرية والأراضي الفلسطينية في قطاع غزة.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية:

رصدت الهيئة خلال شهر كانون الأول (15) حالة وفاة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، من بينها حالة وفاة واحدة نتيجة عدم إتخاذ إجراءات السلامة العامة، و(6) حالات اختناق في الأنفاق، وحالتي وفاة في ظروف غامضة، و(3) حالات وفاة على خلفية شجارات عائلية، وثلاث حالات وفاة نتيجة سوء استخدام السلاح، وقد وقعت حالات الوفاة خلال شهر كانون الأول على النحو التالي:

1. حالات الوفاة على خلفية الشجارات والخلافات العائلية والثأر والقتل الخطأ:

توفي نتيجة تلك الشجارات والخلافات العائلية ثلاثة مواطنين، ووفقاً لرصد وتوثيق الهيئة ظهرت على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/12/11، عثرت الأطقم الطبية والشرطة في الحكومة المقالة، على جثة المواطن محمود عطا الله بكر الكفارنة، 57 عاماً، مقتولاً داخل منزله الواقع قرب مقبرة بيت حانون، وحسب المصادر الطبية في مشفى بيت حانون الحكومي، فقد تعرض المواطن

للضرب بعضاً على رأسه وأنحاء متفرقة من جسمه، وقد أدى ذلك إلى وفاته، وحسب الشرطة فان خلافاً وقع بين القتل وأبنائه، وقامت الشرطة باعتقال أبنائه للتحقيق معهم.

- بتاريخ 2008/12/28، توفي المواطن **عاطف محمود أبو جزر، 45 عاماً، وابنه رمزي عاطف أبو جزر، 23 عاماً،** سكان رفح، وذلك نتيجة إصابتهما بأعيرة نارية في أنحاء متفرقة من جسميهما وذلك في شجار عائلي مع أفراد من عائلة أبو عاذرة، واعتقلت الشرطة الجاني بعد وقت قليل من الحادث.

2- حالات الوفاة في ظروف غامضة:

رصدت الهيئة حالي وفاة وقعت في ظروف غامضة وهي على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/12/27 عُثر على جثة **الطفل وسام فوزي عبد الحفيظ كبارية 13 عاماً،** من قرية شويكة بمحافظة طولكرم مقتولاً في أرض زراعية قرب قرية اكتابا بالمحافظة، ويذكر أن الطفل اختفت آثاره منذ تاريخ 2008/12/16، القضية لا تزال قيد التحقيق من قبل جهازي الشرطة والأمن الوقائي.

- بتاريخ 2008/12/3 قام أحد المواطنين من مخيم جنين باستدراج أخته التي كانت تسكن في رام الله إلى مدينة جنين، وهناك أطلق النار عليها ما أدى إلى مقتلها على الفور، وبعدها قام بتسليم نفسه للشرطة وهو الآن محتجز في مركز إصلاح وتأهيل جنين.

3. الوفاة نتيجة سوء استخدام السلاح:

توفي وفقاً لتوثيق الهيئة ثلاثة مواطنين نتيجة سوء استخدام السلاح، وكانت على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/12/10 قُتل المواطن **تيسير داوود أحمد داوود، 19 عاماً،** من مدينة قلقيلية، جراء إصابته بعبارة نارية بالصدر أثناء قيام أحد أصدقائه باللعب بالسلاح الناري الخاص بوالده.
- بتاريخ 2008/12/28 توفي المواطن **ساهر صالح السلاوي، 23 عاماً،** سكان حي البرازيل بمدينة رفح، وذلك نتيجة إصابته بعبارة نارية في رأسه أثناء مسيرة تشييع لأحد الشهداء المحسوبين على حركة فتح والذي استشهد في قصف الاحتلال لمقرات الشرطة يوم 2008/12/27.
- بتاريخ 2008/12/29 توفي الملازم أسامة دويكات من قرية جبج بمحافظة جنين نتيجة إصابته بعبارة نارية بطريق الخطأ أثناء إطلاق النار من قبل أحد زملائه لتفريق المواطنين الذين تجمعوا بالقرب من القوة الأمنية المشتركة

4. الوفاة نتيجة الاختناق في الأنفاق:

رصدت الهيئة خلال شهر كانون الأول وفاة ستة أشخاص نتيجة الاختناق في الأنفاق، وركزت معظمها في الأنفاق الواصلة بين الأراضي المصرية والفلسطينية، وجاءت تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/12/6 توفي المواطن نضال أسعد أحمد أبو جامع 20 عاماً، سكان خانيونس، وذلك نتيجة تماس كهربائي وقع أثناء عمله داخل أحد الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية.

- بتاريخ 2008/12/10 توفي المواطن غسان محمود سلمان أبو مور 22 عاماً، سكان رفح الشرقية، متأثراً بالحروق الناتجة عن إصابته بانفجار ناتج عن اشتعال النار في أنبوبة غاز في نفق يربط ما بين الأراضي الفلسطينية والمصرية في منطقة بينا جنوب رفح، بتاريخ 2008/11/30 مما أدى إلى إصابته بحروق شديدة في أنحاء متفرقة من الجسم و قد تم تحويله إلى قسم الحروق بمشفى الشفاء بغزة حيث فارق الحياة متأثراً بجراحه.

- بتاريخ 2008/12/13 توفي المواطن ياسر حميد عميره العرجاني 31 عاماً، سكان خانيونس، متأثراً بالحروق التي أصيب بها بتاريخ 2008/11/30 نتيجة انفجار ناتج عن اشتعال النار في أنبوبة غاز في نفق يربط بين الأراضي الفلسطينية والمصرية في منطقة بينا جنوب رفح، مما أدى إلى إصابته بحروق شديدة في أنحاء مختلفة من الجسم و قد تم تحويله إلى قسم الحروق بمستشفى الشفاء بغزة حيث فارق الحياة متأثراً بجراحه.

- بتاريخ 2008/12/15 توفي المواطن محمود عبد الغني الأخرس، 22 عاماً، سكان مدينة رفح نتيجة الاختناق، إثر انهيار نفق كان يعمل بداخله على الحدود مع مصر.

- بتاريخ 2008/12/19م توفي المواطن يوسف محمد شطا 26 عاماً سكان مدينة رفح، نتيجة انهيار نفق كان يعمل بداخله في حي السلام على الشريط الحدودي مع مصر.

- بتاريخ 2008/12/22 توفي المواطن موسى عيسى عباس، 30 عاماً، حي التفاح بمدينة غزة، نتيجة الاختناق داخل نفق كان يعمل بداخله على الحدود المصرية.

5. الوفاة نتيجة عدم إتباع إجراءات السلامة العامة:

بتاريخ 2008/12/17 رصد الهيئة خلال شهر كانون الأول وفاة الطفل مصطفى يحيى الزين من نابلس بعد سقوطه من باص الروضة الذي كان يقفه، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث بعد أن تم إغلاق الروضة.

6. الحكم بالإعدام :

صدر خلال شهر كانون الأول حكمان بالإعدام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة:

- بتاريخ 2008/12/22 قررت المحكمة العسكرية والمنعقدة في مدينة الخليل الحكم بالإعدام رمياً بالرصاص حتى الموت على المواطن أشرف شفيق حسين امرزيق والبالغ من العمر 31 سنة بعد أن تمت إدانته بتهمة القتل العمد لأحد المواطنين من بلدة إنا بمحافظة الخليل، علماً أن المواطن المذكور عسكري وان حكم الإعدام صدر غياباً كون المتهم فار من وجه العدالة.

- بتاريخ 2008/12/16 أصدرت المحكمة العسكرية في مدينة غزة حكماً بالإعدام على المواطن محمد علي حسين صيدم 36 عاماً من المغازي، بتهمة الخيانة العظمى.

6- الإصابة نتيجة سوء استخدام السلاح و/أو انفجار صواريخ محلية الصنع

وقعت عدة حوادث نتيجة سوء استخدام السلاح أو انفجارات لصواريخ محلية الصنع، أدت إلى إصابة عدد من المواطنين، وهذه الحوادث وفقاً لرصد وتوثيق الهيئة كانت على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/12/7 أصيب المواطن مؤيد عطا شرايعة 24 عاماً من مدينة نابلس، بعيار ناري في الخاصرة أثناء محاولة أفراد من المخابرات الفلسطينية اعتقاله بحجة أنه مطلوب لديها، بتهمة حيازة سلاح ناري دون ترخيص، ووفقاً لتوثيق الهيئة فإن المواطن لم يبد أية مقاومة.

- بتاريخ 2008/12/21، أصيبت المواطنة حنان سحويل 23 عاماً من بيت حانون بجروح طفيفة، نتيجة انفجار صاروخ محلي الصنع بالقرب من منزلها.

- بتاريخ 2008/12/20، أصيب الطفلان ساري مناع سويلم السماعنة 9 سنوات وصافي عيد محمد السماعنة 8 سنوات، بإصابات خطيرة نتيجة سقوط صاروخ محلي الصنع بالقرب من مكان تواجدهما شرق المنطقة الصناعية الفلسطينية، وقد تم تحويلهما إلى قسم العناية المركزة في مستشفى الشفاء.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين، بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها هذه الأجهزة في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة.

فقد استمرت الهيئة خلال شهر كانون الأول والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول (12) شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، وجميعها مسجلة ضد وزارة الداخلية.

وفي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال ذات الشهر (29) شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، موزعة على الأجهزة الأمنية المختلفة، جهاز الشرطة بأقسامه المختلفة، جهاز الأمن الوقائي، وجهازي الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة.

ثانياً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي:

لا زال الاعتداء على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي في أراضي السلطة الوطنية مستمراً، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فقد تعددت صور وأشكال هذه الانتهاكات والتعديت، وكذلك منع تنظيم الاعتصامات والتجمعات السلمية ومنع الصحفيين من تغطيتها، واعتقال عدد من الصحفيين، وفي هذا الصدد سجلت الهيئة خلال شهر كانون الأول من العام 2008، عدداً من الاعتداءات على الحريات الصحفية والتجمعات السلمية كان من أبرزها:

- بتاريخ 2008/12/28، اعتدت الأجهزة الأمنية في مدينة الخليل على المشاركين في المسيرة التضامنية مع أهلنا قطاع، حيث انطلقت المسيرة من أمام مقر الصليب الأحمر وبمشاركة الفعاليات الوطنية والإسلامية كافة ورفع عدد من المشاركين والمشاركات في المسيرة رايات لحركة حماس، تدخلت الأجهزة الأمنية، وأطلقت الأعيرة النارية في الهواء بعد أن قام عدد من المتظاهرين بقذف أفراد القوى الأمنية بالحجارة، أصيب عدد من المواطنين بجراح مختلفة نتيجة اعتداء أفراد الأجهزة الأمنية عليهم، وقد عرف منهم: الوزير السابق في حكومة الوحدة الوطنية عيسى خيرى الجعبري، والمواطن نبيل عيسى الجعبري.

- بتاريخ 2008/12/28 اعتقلت الأجهزة الأمنية في مدينة رام الله ما يقارب العشرة من المشاركين في تظاهرة سلمية نظمتها الأطر الفلسطينية كافة، تضامناً مع قطاع غزة ومن ضمن الذين تم اعتقالهم أحمد يوسف مشعل، إيهاب منير صقر البرغوثي، عناد محمد عصفور البرغوثي وجميعهم من المحسوبين على حركة حماس، وتم اعتقالهم بسبب محاولتهم رفع رايات حماس في التظاهرة، كما وتم اعتقال أبو علي مقبل الذي حاول رفع راية حماس وفتح، إضافة إلى أيمن جبيل ورامز من الجبهة الشعبية الذين حاولوا فض النزاع بين الأجهزة الأمنية والمشاركين في التظاهرة، من الجدير بالذكر أن عدداً من المعتقلين تم الإفراج عنهم في نفس اليوم.

- بتاريخ 2008/12/19، وأثناء تشييع جثمان الشهيد صلاح عوكل الذي استشهد مساء الأربعاء الموافق 2008/12/18، حاصرت شرطة الحكومة المقالة في مدينة بيت لاهيا مسيرة التشييع، وحاولت تفريقها واعتقال عدد من الملتصقين المشاركين فيها، كما قامت الشرطة بالإعتداء على عدد من المشاركين بالضرب، ما أدى إلى جرح عدد منهم نتيجة إصابتهم بأعيرة نارية أطلقت من قبل الشرطة أثناء تفريق المسيرة.

ثالثاً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

ما زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، وذلك دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيه الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وفي هذا الصدد، تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول (115) شكوى من بينها (84 شكوى) ضد وزارة الداخلية في الحكومة المقالة و (31) شكوى ضد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، وقد ادعى المواطنون قيام وزارة الداخلية في الحكومة المقالة والأجهزة الأمنية، باعتقالهم دون إتباع الإجراءات القانونية العادلة، أثناء عمليات الاعتقال، وفي مقدمتها الاعتقال دون مذكرة توقيف من جهة الاختصاص، أو دون صدور مذكرة تفتيش للمنزل، وكذلك عدم تسهيل زيارات لعائلات الموقوفين.

رابعاً: التأخير والمماثلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية:

لا زالت الأجهزة الأمنية في الضفة تمتنع عن تنفيذ العديد من قرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية، وبالتحديد جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي، وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بالموقوفين على خلفية سياسية والتي تمت إجراءات توقيفهم من قبل رئيس هيئة القضاء العسكري، يذكر أن استمرار احتجاز الموقوفين وعدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا يعد غصباً للسلطة ويعتبر جزءاً للحرية الشخصية التي كفلتها المادتين (11 و12) من القانون الأساسي، ووجوب الإفراج عنهم فوراً ما لم يكونوا موقوفين على ذمة قضايا أخرى. وأبرز حالات عدم تنفيذ قرارات المحاكم صدرت خلال شهر 2008/12 ما يلي:

1. بتاريخ 2008/12/15 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **محمود حسين محمد شناران** والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ 2008/11/4 على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، وما زال موقوفاً.

2. بتاريخ 2008/12/15 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **محمود حسن علايا الهريني** والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في الخليل منذ تاريخ 2008/11/4، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث لم يتم تنفيذ قرار المحكمة ولا زال المواطن المذكور موقوفاً في طرف الوقائي حتى اللحظة، تحت ذريعة انه لم يتم إبلاغ جهاز الأمن الوقائي رسمياً بقرار الإفراج.

إضافة إلى ذلك، هناك قرارات المحاكم خلال شهور سابقة رصدتها الهيئة ولم تقم الأجهزة الأمنية بتنفيذها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير ومنها ما يلي:

- بتاريخ 2008/11/2 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **امجد (محمد أمين) عثمان الحموري** والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ 2008/10/13.

- بتاريخ 2008/11/2 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **كمال عامر عبد الله أبو طعيمة** والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي بالخليل منذ تاريخ 2008/9/15 على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث أن الجهاز المذكور لم يُنفذ القرار المذكور حتى الآن وذلك بذريعة انه لم يتم إبلاغهم بالقرار رسمياً.

- بتاريخ 2008/9/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **جلال داوود يونس**، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في مركز توقيف بيتونيا،

إضافة إلى صدور قرار بإخلاء سبيله بكفالة من محكمة بداية رام الله بجلسة يوم الثلاثاء الموافق 2008/11/18، وعلى الرغم من ذلك لم ينفذ قرار المحكمة ولم يتم الإفراج عنه.

- **فريد عبد الحليم حماد**، والمعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي، صدر قرار من محكمة العدل العليا بتاريخ 2008/10/8 بالإفراج عنه، ولكنه حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم الإفراج عنه.

- **عبد الباسط محمد معطان**، والمعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي، صدر قرار من محكمة العدل العليا بتاريخ 2008/8/28 بالإفراج عنه، غير أنه وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.

خامساً: الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين والمعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام 2006):

ما زالت وزارة التربية والتعليم تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق عدد من العاملين في جهاز التعليم للشهر الثالث على التوالي، فقد تلقت الهيئة في الشهرين المنصرمين ما يزيد على (180) شكوى واستمرت خلال شهر 2008/12 في تلقي الشكاوى بهذا الصدد، يُدعي المشتكون أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وفي ذلك تعتبر الهيئة أن ذلك الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة.